

مَجَلَّةُ الْجَمْعِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الشَّعْبِيَّةِ لِلْغَلَاةِ الْعَرَبِيَّةِ



﴿ مجلّة عامية دورية محكمة نصف سنوية ﴾

- ◆ ما استظهره الأبدئي من كلام سيبويه - دراسةٌ وصفيةٌ تحليلية
د. ماجد بن مقبل الخضيري
- ◆ ناصب المستثنى بـ(إلا) عند سيبويه
د. موسى بن ناصر الموسى
- ◆ بلاغة التَّمْنِي بـ(ليت) ومقاماتها في القرآن الكريم
د. محمد بن أحمد الخضير
- ◆ رسالة (فصل ما بين العداوة والحسد) للجاحظ - دراسة تداولية حجاجية
د. هند بنت داود الشقير
- ◆ أثر استعارة (الابن سلاح) في استرسال المعنى الشعري القديم في الرثاء: مقارنة
أجناسية إدراكية
د. محمد بن مشبب الشهراني
- ◆ الموت والحياة في رواية (المزهاف) - دراسة سيميائية
د. بسمة بنت محسن العتيبي
- ◆ المعجم الرقمي التعليمي للناطقين بغير العربية: المعايير العلمية والفنية
د. خالد بن محمد اليوبي
- ◆ الاندماج الاجتماعي واكتساب العربية لغة ثانية: دراسة وصفية لقناعات
المتعلمين وممارساتهم
د. رياض بن صالح الذيب

مجلة الجمعية العلمية السعودية للغات العربية

العدد الثامن والثلاثون
ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - يونيو ٢٠٢٦ م

◆ هيئة تحرير المجلة ◆

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية

د. بدر بن محمد الراشد

رئيس التحرير

أ. د. عبد المجيد بن صالح الجار الله

مدير التحرير

د. سليمان بن صالح الزميع

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. إبراهيم بن عبد العزيز أبو حيمد

أ. د. أماني بنت عبد العزيز الداود

أ. د. صالح بن عبد العزيز المحمود

أ. د. عبد الرحمن بن رجا الله السلمي

أ. د. عبد العزيز بن صالح العمري

أ. د. فريد بن عبد العزيز الزامل

العدد الثامن والثلاثون

ذو الحجة ١٤٤٧ هـ / يونيو ٢٠٢٦ م

النشر الورقي: رقم الإيداع: ١٤٢٩ / ٣٣٠٢ بتاريخ ١٤٢٩ / ٦ / ٧ هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤١٥٥ - ١٦٥٨

النشر الإلكتروني: رقم الإيداع: ١٩٣٨ / ١٤٤٧ بتاريخ ١٤٤٧ / ٢ / ٣ هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤٤٠٦ - ٢٩٦١

◆ طبيعة المجلة وضوابط النشر ◆

◆ طبيعة المجلة:

١. مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
٢. مجلة علمية محكمة.
٣. تعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
٤. تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكمة.
٥. دورية نصف سنوية، تصدر في منتصف السنة الهجرية ونهايتها.

◆ ضوابط النشر:

أولاً: الضوابط العامة:

١. أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
٢. أن يتسم بالجدة والأصالة.
٣. أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.
٤. ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٥. ألا يكون مستلاً من عمل علمي سابق للباحث.
٦. لا يحق للباحث سحب البحث بعد إحالته إلى المحكمين.
٧. يلتزم الباحث بتعديل ملحوظات المحكمين بعد إجازته.
٨. كل بحث نُشر في المجلة يعبر عن رأي صاحبه العلمي والفكري، دون أدنى مسؤولية على المجلة.

ثانياً: ما يشترط في كتابة البحث وتوثيقه:

١. أن يكتب البحث على ورق من مقاس (A4).
٢. أن يكتب بخط (Traditional Arabic) بحجم (١٧) لل متن، وبحجم (١٤) لل حاشية، وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرداً).
٣. أن تكتب الهوامش أسفل كل صفحة على حدة.
٤. أن يُدِيل البحث بثبت المصادر والمراجع.
٥. أن يكتب الباحث ملخصاً لبحثه باللغتين العربية والإنجليزية لا تزيد كلماته على مائتي كلمة، ويتضمن الملخص موضوع البحث وأهدافه، ومنهجه، وأهم التوصيات، والكلمات المفتاحية.
٦. رومنة المصادر والمراجع.

ثالثاً: ما يشترط عند تقديم البحث:

١. يقدم الباحث طلباً بنشره، وإقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله، والتزاماً بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
٢. يقدم الباحث نسختين من بحثه على النحو التالي:
 - نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (WORD).
 - نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (PDF)
٣. يرفق الباحث ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية.
٤. يرسل الباحث بحثه مع الملخصات إلى منصة مجلة الجمعية:



المحتويات

- ◆ ما استظهره الأبدني من كلام سيبويه - دراسةً وصفيةً تحليلية ٩
د. ماجد بن مقبل بن محمد الخضيري
- ◆ ناصب المستثنى بـ (إلا) عند سيبويه ٧٥
د. موسى بن ناصر الموسى
- ◆ بلاغة التمني بـ (ليت) ومقاماتها في القرآن الكريم ١١٩
د. محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الخضير
- ◆ رسالة (فصل ما بين العداوة والحسد) للجاحظ - دراسة تداولية حجاجية ٢٢١
د. هند بنت داود بن سليمان الشقير
- ◆ أثر استعارة (الابن سلاح) في استرسال المعنى الشعري القديم في الرثاء؛
مقاربة أجناسية إدراكية ٢٥٧
د. محمد بن مشيب بن محمد الشهراني
- ◆ الموت والحياة في رواية (المزهاف) - دراسة سيميائية ٣١٩
د. بسمة بنت محسن بن عواض العتيبي
- ◆ المعجم الرقمي التعليمي للناطقين بغير العربية: المعايير العلمية والفنية ٣٧٥
د. خالد بن محمد حسين اليوبي
- ◆ الاندماج الاجتماعي واكتساب العربية لغة ثانية: دراسة وصفية لقناعات
المتعلمين وممارساتهم ٤١٥
د. رياض بن صالح الذيب

ناصب المستثنى بـ (إِلَّا) عند سيبويه

The Accusative Governor of the Exception with (Illā) according to Sibawayh

إعداد:

د. موسى بن ناصر الموسى

جامعة المجمعة

كلية التربية - قسم اللغة العربية

Musa bin Nasser Al-Musa

Majmaah University - College of Education in Majmaah,
Arabic Language and Literature Specialization: Grammar and Morphology (Syntax)

ملخص البحث

يعنى البحث بتحليل رأي سيبويه في عامل نصب المستثنى بـ(إلا)، وإنما احتاج ذلك إلى تحرير لأن عباراته التي تطرّق فيها إلى العامل لم ينصّ فيها عليه، بل اكتفى في كل المواضع التي تكلم فيها عن المستثنى المنصوب بالإشارة إلى أنّ عامل النصب فيه هو ما قبله، وهذه العبارة مبهمّةٌ تحتل أن يكون مراده الفعل الذي قبله أو معناه، وتحتل أن يكون مراده حرف الاستثناء (إلا) أو ما فيها من معنى الفعل (أستثنى)، كما تحتل أن ينصرف مراده إلى الجملة التي قبل المستثنى، ومن هنا اختلف النحويون في تحديد مراده بالعامل، وتباينت تأويلاتهم لدلالة كلامه وفقاً لتلك الاحتمالات.

وقد تتبّع الباحث عبارات سيبويه التي تحدّث فيها عن العامل، وتناولها بالفحص والتحليل، مستهدفاً الوصول إلى التوجيه الأقرب لدلالة عباراته وفق ما ينتظم من مذهبه في مسائل النحو عامّة، وما يتفق مع منهجه في التحليل النحوي، ويتسق مع دلالة ألفاظه ومصطلحاته في المواضع المتنازع عليها، وفي الكتاب عامّة. وقد ترجّح لدى الباحث أن سيبويه يرى أنّ ناصب المستثنى هو الجملة التي قبله.

الكلمات المفتاحية: عامل، الاستثناء، توسّط، إبهام، موجب.

Abstract

This research is concerned with determining Sibawayh's opinion regarding the accusative governor (operator) of the exception with (illā) in both affirmative exception and negative exception where the antecedent (the exempted-from) is mentioned. This verification is necessary because Sibawayh's statements addressing the governor were not explicit. Instead, in all instances discussing the accusative exception, he merely indicated that its accusative governor is "what precedes it" (mā qablahu).

This phrase is ambiguous; it could refer to the preceding verb or its meaning, the exception particle (illā) or the verbal meaning implied within it (i.e., "I except"), or it could refer to the sentence preceding the exception. Consequently, grammarians have differed in identifying his intended governor, and their interpretations of his text have varied based on these possibilities.

The researcher traced Sibawayh's statements regarding the governor, subjecting them to examination and analysis. The aim was to reach the interpretation closest to his intent, consistent with his general grammatical doctrine, his methodology of syntactic analysis, and the semantics of his terminology in the disputed passages and in Al-Kitab generally.

The research concludes that Sibawayh holds the view that the accusative governor of the exception is the sentence preceding it.

Keywords: Governor, Exception, Mediation, Ambiguity, Affirmative

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد: لم يتفق النحويون قديماً وحديثاً على أحدٍ كما اتفقوا على سيبويه، فهو إمام النحويين بلا منازع، وكتابه هو مصدر التشريع النحوي عبر العصور، فمنه استقى النحويون قواعدهم، وعلى خطاه ساروا في تنظيراتهم واستدلالاتهم النحوية، وعلى عباراته اعتمدوا في تقرير آرائهم وتعضيدها.

ونظراً لأنَّ بعض عبارات الكتاب يشوبها الإبهام والغموض إلى درجة يصعب معها الوصول إلى دلالة قاطعة يمكن معها الجزم بمراد سيبويه تعددت تأويلات النحويين لتلك العبارات، وانقسمت آراؤهم تبعاً لتلك التأويلات، ولم يكن يعني الكثير منهم في ذلك إزالة اللبس وكشف الغموض عن عبارات الكتاب بقدر ما كان يعنيهم إضفاء المشروعية لآرائهم، وتقويتها بموافقتها كلام سيبويه.

ومسألة عامل النصب في المستثنى بد (إلا) من المسائل التي اكتنف الغموض عبارات سيبويه فيها، وتعددت فيها الاحتمالات لمراده، وبرزت فيها إشكالية الفهم والتأويل عند النحويين، فمنهم من رأى أنَّ مراده ينصرف إلى القول بأنَّ العامل هو الفعل الذي قبله أو معناه بواسطة (إلا)، ومنهم من صرَّفه إلى (إلا) أو إلى ما فيها من معنى الفعل (أستثنى)، ومنهم من جعل العامل عنده الجملة التي قبل المستثنى.

من هنا تسعى هذه الدراسة إلى كشف الغموض عن عبارات سيبويه التي تطرَّق فيها إلى عامل النصب في المستثنى، والموازنة بين محتملات كلامه وفق ما ينتظم مع مذهبه في مجمل الكتاب، في محاولة للوصول إلى ما يترجح أنه رأيه في هذه المسألة.

والله أسأل التوفيق والإعانة.

أولاً: أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يهدف إلى تحرير رأي إمام النحاة والمنظر الأكبر للأحكام النحوية في عامل النصب في المستثنى بـ(إلا)، وهي مسألة شائكة من مسائل النحو احتدم فيها الجدل بين عدد من النحويين المتقدمين والمتأخرين، ولا شك في أن الوقوف على ما يغلب على الظن أنه رأي سيبويه سوف يسهم في حسم هذا الجدل المحتدم.

ثانياً: مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث في عدم وجود نصّ قاطع وصريح يجلي رأي سيبويه في عامل النصب في المستثنى بـ(إلا)؛ إذ جاءت عباراته التي تكلم فيها عنه مبهمّة تحتمل احتمالات شتّى، وهو ما أدّى إلى انقسام النحويين حول تفسير مراده في تلك المواضع، ومن ثمّ ترتّب على ذلك تعدّد آرائهم في تحديد عامل النصب في المستثنى تبعاً لذلك الفهم.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. جمع آراء النحويين في عامل النصب في المستثنى بـ(إلا)، والحجج التي استندوا إليها، وتقويمها.
٢. الوقوف على الحجج التي اعتمد عليها المتنازعون في تحديد رأي سيبويه في ناصب المستثنى بـ(إلا)، والموازنة بينها، وتقويمها.
٣. تحليل عبارات سيبويه في المواضع التي تناول فيها المسألة، في محاولة للوصول إلى ما يترجّح أنه مراده.

رابعاً: حدود البحث:

ينحصر مجال البحث في تحرير رأي سيبويه في عامل النصب في الاستثناء

الموجب، والاستثناء التام المنفي، ويشمل المتصل منه والمنقطع.

خامساً: منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تتبع المواضع التي تكلم فيها سيبويه عن عامل النصب في المستثنى بـ(إلا)، وتحليلها؛ بغية الوصول إلى ما يترجح أنه رأيه في المسألة.

سادساً: تقسيمات الدراسة:

قسم الباحث الدراسة إلى تمهيد ومبحثين

التمهيد: آراء النحويين في عامل النصب في المستثنى بـ(إلا).

المبحث الأول: اختلاف النحويين في تفسير كلام سيبويه في ناصب المستثنى بـ(إلا).

المبحث الثاني: الترجيح بين أقوال مفسري كلام سيبويه؛ لبيان مذهبه.

سابعاً: الدراسات السابقة:

وقف الباحث على عددٍ من الدراسات التي تناولت عامل النصب في المستثنى عند سيبويه، ومن أهم هذه الدراسات:

١. دراسة بعنوان (اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي)، للدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الدباسي^(١)، وفيها خصص المسألة الثانية والسبعين للحديث عن اختلاف شراح كتاب سيبويه في ناصب المستثنى، واقتصر على قولين فقط، دون أن يستقصي بقیة الأقوال، كما تداخلت عنده بعض تفسيرات الشراح بسبب قراءة خاطئة لأحد نصوص

(١) رسالة دكتوراه مقدمة لقسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

سببويه المهمة في المسألة^(١)، وكان لهذا الخطأ أثرٌ واضح في معالجته للمسألة بشكل عامٍّ، وفي تقويمه للأراء، وترجيحه فيما بينها.

٢. دراسة بعنوان: (شرح عبارة سببويه عند الأندلسيين في غير شروح الكتاب)، للدكتور محمد بن عبد الله الحجيلان^(٢)، وقد خصص المسألة السبعين من دراسته لبحث ناصب المستثنى عند سببويه، وقصر مناقشته على تفسيرات النحويين الأندلسيين من غير شراح الكتاب، كما أشار إلى أقوال بعض النحويين من غيرهم دون تفصيل، ثم رجَّح أن يكون ناصب المستثنى عند سببويه ما قبل (إلا) من فعلٍ أو شبهه.

٣. دراسة بعنوان: (تعقب ابن مالك النحويين فيما فهموه من نصوص سببويه)، للدكتور سعد بن سيف المضياني^(٣)، وكان من ضمن ما تناوله مسألة ناصب المستثنى بـ(إلا)، وفيها قيَّم تعقُّبات ابن مالك للنحويين فيما فهموه من عبارات سببويه التي تطرَّق فيها إلى عامل النصب.

٤. دراسة بعنوان: (العامل في المستثنى بـ(إلا)) للدكتور صالح بن حسين الأخضر^(٤)، وفيها بسط الباحث القول في الخلاف في عامل النصب، ووازن بين الأقوال، ورجَّح في نهاية البحث القول بأنَّ العامل هو الفعل بواسطة (إلا)، دون أن يتطرَّق لمذهب سببويه، واختلاف النحويين حوله.

٥. دراسة بعنوان: (الحروف القاصر عملها على نصب الاسم الذي بعدها)،

(١) قرأ الباحث عبارة سببويه (إلا نصباً) في قوله: "ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيداً) تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصباً"، دون (إلا)، فصارت العبارة: (لما كان نصباً)، ومن الواضح أنَّ هذا الخطأ قلب المعنى المراد.

(٢) رسالة دكتوراه مقدَّمة لقسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

(٣) بحث منشور في مجلة العلوم العربية بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام، ع (٢٧)، رجب، ٢٠١١م.

(٤) بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية بكلية الآداب بالخميس، جامعة المرقب، ليبيا، ع (١٤)، مارس، ٢٠١٧م.

للدكتور عرفة عبد الرحمن سلطان علي^(١)، وفيها خصَّص الباحث المبحث الثاني للحديث عن (إلا)، وتحدَّث فيه عن خلاف النحويين في عامل نصب المستثنى، مكتفياً في مذهب سيبويه بالإشارة إلى ما نسبته إليه ابن مالك من أنَّ العامل هو (إلا).

٦. دراسة بعنوان (تعدد آراء سيبويه في المسألة النحوية الواحدة، نماذج مختارة)، للدكتور محمد كمال حامد عبد الله^(٢)، وفيها درس الباحث مجموعة من المسائل التي تعددت فيها آراء سيبويه، وتكلَّم في المسألة الثالثة عن عامل النصب في المستثنى، وساق خلاف النحويين واستدلالاتهم في نسبة القول إلى سيبويه، دون أن يتعرَّض لعباراته، أو يحاول الكشف عن مذهبه من خلالها، ورَجَّح في خاتمة البحث أنَّ العامل عنده الفعل المذكور قبل (إلا) قياساً على المفعول معه.

(١) بحث منشور في حوليَّة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بجرجا، ع (٢١)، مج (٦)، ٢٠١٧م.

(٢) بمشاركة الدكتور ناجي أديب محمد، بحث منشور في مجلة جامعة كسلا، السودان، ع (١٨)، يونيو، ٢٠٢١م.

تمهيد

آراء النحويين في عامل النصب في المستثنى بـ (إلا)

اختلف النحويون في تعيين عامل نصب المستثنى على أقوال:

الأول: أنه منصوبٌ بالفعل أو ما تضمنَّ معناه بواسطة (إلا).

وهو الظاهر من كلام ابن السراج^(١)، وإليه ذهب السيرافي^(٢)، والفارسي^(٣)، والرماني^(٤)، وابن جني^(٥)، وابن برهان^(٦)، وابن بابشاذ^(٧)، وعبد القاهر الجرجاني في أحد قوليه^(٨)، وعزي إلى البصريين^(٩)، وإلى سيبويه^(١٠).

الثاني: أنه منصوبٌ بـ (إلا) نائبةً عن الفعل (أستثني).

وعليه ظاهر كلام المبرد^(١١) في أحد قوليه، وعبد القاهر الجرجاني^(١٢) في أحد

(١) الأصول ٢٨١/١.

(٢) شرح الكتاب ١٨٤/٨.

(٣) الإيضاح العضدي ٢٢٥، والمسائل البصريات ٧٠٢/١، والمسائل المنثورة ٥٥.

(٤) معاني الحروف ١٢٦.

(٥) سر الصناعة ١٢٩/١.

(٦) شرح اللمع ١٥٤/١.

(٧) شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/٢.

(٨) المقتصد ٦٩٩/١.

(٩) شرح اللمع للواسطي ٧٩، والإنصاف ٢٦١/١، وشرح الكافية للرضي ٨٠/٢.

(١٠) شرح الكتاب للسيرافي ١٨٤/٨، ومعاني الحروف للرماني ١٢٦، وسر صناعة الإعراب ١٢٩/١، وشرح

المقدمة المحسبة ٣٢٢/٢، والمرتل ١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

(١١) المقتضب ٣٩٠/٤، وإليه عزي القول في شرح السيرافي ١٨٤/٨، والخصائص ٢٧٦/٢، ومعاني

الحروف للرماني ١٢٦، وشرح اللمع للواسطي ٧٨، والمرتل ١٨٦، والإنصاف ٢٦١/١، وشرح الكتاب

لابن خروف (مخطوط) ١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢، والتسهيل ١٠١، وشرح الكافية

للرضي ٨٠/٢.

(١٢) شرح الجمل ١٠٣، والعوامل المائة ٥٢، وإليه عزاه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧١/٢.

قوله، كما عزي إلى الزجاج^(١)، وبه جزم ابن مالك^(٢)، جاعلاً إياه مذهب سيبويه.

الثالث: أنه منصوبٌ بمعنى الفعل (أستثني)، و(إلا) دليلٌ عليه.

وإليه ذهب المبرد^(٣) في أحد قوله، وعزي إلى الزجاج^(٤).

الرابع: أن العامل المستثنى منه بواسطة (إلا).

وهو قول ابن الحاجب^(٥).

الخامس: أنه منصوبٌ بالجملة التي قبله، بواسطة (إلا).

وهو قول ابن عصفور^(٦)، والرضي^(٧)، وعزي إلى سيبويه^(٨).

(١) شرح السيرافي ١٨٤/٨، والإنصاف ٢٦١/١، وفي هذه النسبة نظر، فقد ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢٥٠/٣ أنه رأى الزجاج يذهب إلى أن قول المبرد خطأ، ولا يجوز عنده إلا ما قال سيبويه، وهو ما يعني أنه يرى انتصاب المستثنى على التشبيه بالمفعول به؛ لأن هذا هو رأي سيبويه عند النحاس، كما سيأتي في القول السابع. ولم أقف للزجاج في معاني القرآن على ما يكشف عن صريح رأيه، والظاهر من كلامه أنه يرى انتصاب المستثنى بمعنى الفعل (أستثني). ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٤/١، ٣٢٧، ٧٢/٢، ١١٩/٣، ٣٣٦، ١٢٧/٤.

(٢) التسهيل ١٠١.

(٣) الكامل ٦١٣/٢، وإليه نسبة النحاس في إعراب القرآن ٢٥٠/٣، دون أن يشير إلى دلالة (إلا)، وابن جني في سر صناعة الإعراب ١٢٩/١، والواسطي في شرح اللمع ٧٨، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٢٢/٢، وابن الدهان في الغرة ٤٦٢/٢، والشاطبي في المقاصد الشافية ٣٤٩/٣. وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٣/٢ أن السيرافي نسب إليه أنه يرى انتصاب المستثنى بـ(أستثني) مضمراً، وظاهر كلام السيرافي على أن العمل عنده لـ(إلا) نائبةً عن الفعل (أستثني)، كما تقدم في القول السابق.

(٤) الإغفال ٣٤٧/١.

(٥) نصّ على ذلك في شرح الوافية ٢٢٢، وخلص إليه بعد تردد في شرح المقدمة الكافية ٥٤٠/٢، وإليه نسبة الرضي في شرح الكافية ٨١/٢. وظهر كأنه يرى أن العامل الجملة التي قبل المستثنى في الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٥-٣٢٦.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/٢.

(٧) شرح الكافية ٨٢/٢.

(٨) التذييل والتكميل ١٩٠/٨، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٢.

وعليه ظاهر كلام الفارسي^(١) وابن خروف^(٢) في بعض المواضع.

السادس: أنه منصوبٌ بتقدير فعل معناه (لا أعني).

وعزاه الفراء إلى البصريين^(٣).

السابع: أنه منصوبٌ بـ (أنَّ) مقدَّرةٌ بعد (إلا)، فالتقدير في قولنا: (جاء القوم

إلا زيداً): جاء القوم إلا أنَّ زيداً لم يجئ.

وهو منسوبٌ إلى الكسائي^(٤).

الثامن: أنه منصوبٌ بخروجه من الوصف، والمراد بذلك تشبيهه بالمفعول،

وذلك أنه خرج عن معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركنًا من أركانها،

بل فضلة مطلوبة لها.

وهو منسوبٌ أيضًا إلى الكسائي^(٥)، وعزي إلى سيبويه^(٦)، وعليه ظاهر كلام

الأخفش^(٧).

التاسع: أنه منصوبٌ بالخلاف.

وعزي إلى الكوفيين والكسائي^(٨).

(١) التعليقة ٧٢/٢، والبغداديات ٥٩٣، والأظهر أنه يرى أنَّ العامل الفعل أو ما في معناه كما تقدم في

القول الأول. وسيأتي مزيد بيان عن رأيه ص ٢١.

(٢) شرح الكتاب (مخطوط) ١٦٢ ذ، والأظهر أنَّ رأيه غير ذلك، وسيأتي بيانه ص ٢٢.

(٣) شرح السيرافي ١٨٥/٨.

(٤) المصدر السابق ١٨٦/٨، ومعاني الحروف للرماني ١٢٦، والإنصاف ٢٦١/١.

(٥) شرح السيرافي ١٨٧/٨، ومعاني الحروف للرماني ١٢٦، والإنصاف ٢٦١/١، وشرح الجمل لابن

عصفور ٢٥٣/٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢٤٢/١، ٢/٣-٤، ٢٥٠/٣.

(٧) معاني القرآن ٦٤/١.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢، والمقاصد الشافية ٢٤٩/٣. وذكر أبو حيان في التذييل والتكميل

١٨٧/٨ أنَّ هذا القول هو المفهوم ممَّا نسب إلى الكسائي من أنه انتصب بخروجه من الوصف كما في

القول السابق.

العاشر: أنه منصوب بـ(إن) مخففةً من (إنَّ)، مركباً منها ومن (لا) (إلا).
وبه قال الفراء^(١)، وهو المشهور من مذهب الكوفيين^(٢).

(١) معاني القرآن ٣/٣٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٥٠، وشرح السيرافي ٨/١٨٧، والإنصاف ١/٢٦١.

(٢) الإنصاف ١/٢٦١.

المبحث الأول

اختلاف النحويين في تفسير كلام سيبويه

في ناصب المستثنى بـ (إلا)

اختلف النحويين في تعيين مذهب سيبويه في ناصب المستثنى، ويرجع ذلك إلى غموض عباراته وتعدد دلالاتها المحتملة في المواضع التي تكلم فيها عن هذه المسألة في أبواب الاستثناء، فقد قال في باب ما يكون استثناءً بـ (إلا): "اعلم أنَّ (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين، فأحد الوجهين أنَّ لا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أنَّ (لا) إذا قلت: (لا مرحبًا، ولا سلامًا) لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذاك (إلا)، ولكنّها تغيّر المعنى كما تغيّر (لا) لمعنى، والوجه الآخر أنَّ يكون الاسم بعدها خارجًا ممّا دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما قبلها إذا قلت: عشرون درهماً"^(١).

وقال في باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً: "حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيّته يقول: ما مررت بأحدٍ إلا زيدا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدا، وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلا زيدا، فتنبصُ (زيداً) على غير (رأيت)، وذلك أنَّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأول، والدليل على ذلك أنَّه يجيء على معنى: (ولكنَّ زيدا)، و(لا أعني زيدا)، وعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً. ومثله في الانقطاع من أوّله: إنَّ لفلانٍ واللّه مالاً إلا أنّه شقيٌّ، ف(أنّه) لا يكون أبداً على (إنَّ لفلانٍ)، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى: ولكنّه شقيٌّ"^(٢).

(١) الكتاب ٢/٣١٠.

(٢) المصدر السابق ٢/٣١٩.

وقال في باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول: ”وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، جاؤوا به على معنى: ولكنَّ حمارًا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فحُمِلَ على معنى: (ولكنَّ)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم“^(١).

وقال في باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكنَّ): ”ومن ذلك أيضًا من الكلام فيما حدَّثنا أبو الخطاب: (ما زاد إلا ما نقص)، و(ما نفع إلا ما ضرَّ)، ف(ما) مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر، كما أنك إذا قلت: (ما أحسن ما كلمَّ زيدًا) فهو: ما أحسن كلامه زيدًا، ولولا (ما) لم يَجْزِ الفعل بعد (إلا) في ذا الموضع، كما لا يجوز في (ما أحسن) بغير (ما)“^(٢).

وقال في باب (غير): ”ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيدًا) تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصبًا“^(٣).

وتبرز إشكالات النصوص السابقة في كون سيويه لم ينصَّ على العامل بشكل صريح في أيٍّ من هذه المواضع، واكتفى بالإشارة إلى أنَّ العامل في المستثنى هو ما قبله، ودلالة التعبير بالقبليَّة مبهمَّة تفضي إلى احتمالات شتَّى، ومن هنا اختلف النحويون في تعيين مراده، فمنهم من ذهب إلى أنه يرى انتصاب المستثنى بالفعل المذكور قبله لفظًا أو معنى بواسطة (إلا)، ومنهم من ذهب إلى أنه يرى انتصابه بمعنى الفعل (أستثني) و(إلا) دليل عليه، ومنهم من صرف مراده إلى حرف الاستثناء (إلا)، ومنهم مَنْ صرفه إلى الجملة التي قبله.

وفيما يأتي بيان الأوجه المحتملة فيه، ومواضع استدلالات النحويين عليها من كلام سيويه:

(١) الكتاب ٣١٩/٢.

(٢) المصدر السابق ٣٢٦/٢.

(٣) المصدر السابق ٣٤٣/٢.

أولاً: أن المستثنى منصوبٌ بالفعل الذي قبله أو معناه بتوسط حرف الاستثناء؛

قال السيرافي: ”اختلف النحويون في الناصب للمستثنى في قولنا: (أتاني القوم إلا زيداً)، فأما الذي قاله سيبويه في أبواب من الاستثناء أنه يعمل فيه ما قبله من الكلام كما يعمل (عشرون) فيما بعده إذا قلت: (عشرون درهماً)، وقد قال في هذا الباب: وعلى هذا (ما رأيتُ أحداً إلا زيداً)، فتتصب (زيداً) على غير (رأيت)، وقال بعده: والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيداً، ولا أعني زيداً، وكذلك في آخر هذا الباب: إن لفلان مالا إلا أنه شقيٌّ، فـ(أنه) لا يكون أبداً على (إن لفلان)، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى: ولكنه شقيٌّ، وقد كشف سيبويه ذلك بآبين ممّا تقدّم، وهو قوله في باب (غير): ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيداً) تريد الاستثناء، ولا تذكر (إلا) لمّا كان إلا نصباً“^(١).

ثم قال وكأنه يكشف عن مراد سيبويه بما قبل المستثنى: ”والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب (زيداً) بالفعل الذي قبل (إلا)، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات“^(٢)، وأوضح أن من المنصوبات ما ينصبها الفعل بشكل مباشر، كما في أكثر المنصوبات، ومنها ما يصل إليها بتوسط حرف، كالمفعول معه والمستثنى.

وقال: ”وأما قول سيبويه عقيب قوله: وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلا زيداً: فتتصب (زيداً) على غير (رأيت) فإنما يريد: فتتصب (زيداً) على غير البدل، ولكن على الاستثناء... والعامل للنصب في الوجهين هو (رأيت)“^(٣).

ثانياً: أن المستثنى منصوبٌ بـ(إلا) نائبةً عن الفعل (أستثنى)؛

تبنى ابن مالك هذا الرأي، ونافح عنه، وأطال في الاحتجاج له، ووجه عبارات

(١) شرح السيرافي ٨/ ١٨٤.

(٢) المصدر السابق ٨/ ١٨٤.

(٣) المصدر السابق ٨/ ١٨٥.

سيبويه السابقة عليه، وزاد على ذلك بأن جزم بخفاء كونه مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابته.

وفيما يأتي بيان للمواضع التي استند إليها من كلام سيبويه:

١. قول سيبويه: "فأحد الوجهين ألاّ تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أنّ (لا) إذا قلت: (لا مرحباً، ولا سلاماً) لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك (إلا)، ولكنّها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى".

ومدار احتجاجه على قياس سيبويه (إلا) على (لا) المحمولة على (إنّ) في كونها تارة تصادف ما تدخل عليه مشغولاً بعامل غيرها، فتؤثر في معناه دون لفظه، وتارة تصادفه غير مشغول بعامل غيرها، فتؤثر في لفظه ومعناه^(١).
٢. قوله: "عاملاً فيه ما قبله من الكلام".

يرى ابن مالك^(٢) أنّ (منّ) في قوله سيبويه السابق تبعيضية، وليست لبيان الجنس، وحجّته في ذلك أنّ ما بعدها معرفة، وهو (الكلام)، والتي لبيان الجنس لا تدخل بعد (ما) إلا على نكرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(٤)، وإذا كانت تبعيضية، فإنّما أن يريد بما قبل المستثنى (إلا) وحدها، وإنّما أن يريد به الفعل وحده، وانتفى احتمال إرادة الاثنين معاً، وإرادة (إلا) أولى؛ لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره، والفعل قبله وقبل غيره، وإرادته مرجوحة، وإرادة (إلا) راجحة، كما أنّ ما قبل الشيء إذا لم يُردّ به الجميع حمّل على الذي يلي.

٣. قوله: "كما تعمل (عشرون) فيما قبلها إذا قلت: عشرون درهماً".

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧١-٢٧٢.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٧٢.

(٣) الأنفال ٤١.

(٤) النحل ٥٣.

وجه استدلال ابن مالك^(١) بهذه العبارة أنَّ سيبويه جعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين، وفي ذلك دلالة على أنه لم يُرد الفعل؛ لأنَّه منفصلٌ مكتفٍ، بخلاف (إلا)، فإنَّها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء.

٤. قوله: "فَتَنَصَّبَ (زيداً) على غير (رأيت)، وذلك أنَّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكِنَّك جعلته منقطعاً ممَّا عملَ في الأول".

وصف ابن مالك هذا الموضع بأنَّ دلالته على عمل (إلا) أظهر ممَّا قبله، وذلك لأنَّ سيبويه صرَّح بأنَّ نَصَّبَ (زيد) في المثال المذكور على لغة من لا يُبدلُ إنّما هو بغير (رأيت)، فتعيَّن نصبه بـ(إلا)، ثم لم يكتف بذلك التصريح حتى قال: "ولكنَّك جعلته منقطعاً ممَّا عملَ في الأول"، وعلَّق ابن مالك على ذلك بقوله: "فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غيرُ ما قلنا إلا بمكابرة أو عناد"^(٢).

٥. قوله: "وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام".

ومدار احتجاج ابن مالك^(٣) بالنص السابق على أنَّ سيبويه جعل علّة نصب (الأب) عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسنادُ المعنى إلى المعنى، وتأثّر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ (الأب) منصوباً بلفظ (أتى)، كما لم يكن لمعناه حظٌّ في معناه، وإذا لم يكن النصب بـ(أتى) تعيَّن أن يكون بـ(إلا).

ثالثاً: أنَّ المستثنى منصوبٌ بمعنى الفعل (أستثنى)، و(إلا) دليلٌ عليه؛

قرّر هذا التأويل المبرد في الكامل بقوله: "ونصب هذا على معنى الفعل، و(إلا)

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٢.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٧٢-٢٧٣.

(٣) المصدر السابق ٢/٢٧٣.

دليل على ذلك، فإذا قلت: (جاءني القوم) لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم، فإذا قلت: (إلا زيداً)، فالمعنى: لا أعني فيهم زيداً، أو: أستثني ممن ذكرتُ زيداً، ثم أردف موجّهاً كلام سيبويه إلى هذا التأويل: "ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرتُ لك أيّن منه، وهو مترجمٌ عمّا قال، غيرُ ناقضٍ له"^(١).

وقد يبدو رأي المبرد هنا مختلفاً عن رأيه في المقتضب؛ إذ يقول هناك: "لأنّك لمّا قلت: (جاءني القوم) وقع عند السامع أن زيداً فيهم، فلمّا قلت: (إلا زيداً) كانت (إلا) بدلاً من قولك: (أعني زيداً) و(أستثني فيمن جاءني زيداً)، فكانت بدلاً من الفعل"^(٢)، فهو في النقل السابق عنه في الكامل يسند العمل إلى معنى الفعل (أعني) أو (أستثني)، ويجعل (إلا) دليلاً على ذلك الفعل، في حين أنه ينصُّ هنا على أن (إلا) بدلٌ عن الفعل (أستثني) أو (أعني)، ممّا يعني أنه يسند العمل إلى (إلا) لا إلى معنى الفعل كما يبدو من كلامه هناك، ولذلك نسب إليه أكثر النحويين هذا الرأي كما تقدّم، وجزم به ابن مالك اعتماداً على قوله: "فكانت بدلاً من الفعل".

وعند الموازنة بين كلام المبرد في الموضعين نجد الكلام متقارباً، والتمثيل فيهما واحداً، ولا نرى من فرق بينهما سوى أنه يجعل (إلا) في الموضع الأول دليلاً على الفعل، وفي الموضع الثاني نائبةً عنه.

ويبدو أن ما ذكره المبرد في الكامل من أن العامل معنى الفعل (أستثني) و(إلا) دليلٌ عليه هو الأقرب إلى أن يكون مراده؛ لأنّه في قوله: "ونصبُ هذا على معنى الفعل" ما يشبه أن يكون نصّاً على العمل، وأمّا تعبيره في المقتضب بأن (إلا) بدلٌ عن الفعل فيحتمل أن يكون مراده البديل الموضعي لا البديل في العمل، أي: أنها حلت في موضعه، لا أنها نابت عنه في العمل.

وقد يشكل على هذا التوجيه أن جمعاً من النحويين نسبوا إليه أنه يرى أن العامل

(١) شرح التسهيل ١/٣١٥.

(٢) المقتضب ٤/٣٩٠.

(إلا)، وهو أمرٌ يمكن إرجاعه إلى إيهام عبارته في المقتضب، وهي -فيما يبدو- معتمدٌ مَنْ نسب إليه القول، غير أن عبارته في الكامل تزيل هذا الإيهام، وتصح عن مراده.

على أن مآل هذا القول يرجع في نهاية الأمر إلى القول السابق؛ لأن من يرى العمل لـ(إلا) يجعلها نائبةً عن الفعل (أستثني)، ومن يرى العمل لمعنى الفعل يجعل هذا المعنى حالاً في (إلا)، والأمر في الحالين يقتضي اشتمال الكلام على جملةٍ أخرى محتويةٍ على العامل غير جملة المستثنى منه، ولعل هذا ما يفسر انقسام النحويين حول رأي المبرد والزجاج أيضاً، ويزيل اضطراب عبارات بعض النحويين في حكاية رأيه، على ما تقدم في التمهيد.

ومما يؤيد ذلك قول الفارسي وهو في معرض الرد على هذا الرأي: "فإن قال إن (غيراً) في قولك: (جاءني القوم غير زيد) ونحو ذلك منتصبٌ بأستثني، قيل له: كيف جاز ذلك عندك ولم تذكر (إلا) الذي يصير عندك بدلاً من (أستثني) ودالاً عليه"^(١)، فهو هنا يجعل كون (إلا) بدلاً عن الفعل (أستثني) ودالته عليه شيئاً واحداً.

رابعاً: أن المستثنى منصوبٌ بالجملة التي قبله بواسطة (إلا)^(٢)؛

قال الفارسي: "قال: ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيداً) تريد الاستثناء، ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصباً، قال أبو علي: قد أوضح بقوله: (لما كان إلا نصباً) أن المستثنى عنده ينتصب عن تمام الجملة التي قبله، كما أن الاسم في (ما صنعت وزيداً) ينتصب عن تمام الجملة التي قبله، إلا أن الاسم انتصب في كل واحدٍ من الموضوعين بتوسطِ حرفٍ لمعنى"^(٣).

(١) الإغفال ٢٣٨/١.

(٢) يعبر بعض النحويين عن هذا العامل بأنه الانتصاب عن تمام الكلام. انظر: التذييل والتكميل ١٩٢/٨. وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني.

(٣) التعليقة ٧٢/٢.

وقال: "ولذلك مثل انتصابه بانتصاب الاسم بعد (عشرين)، وهذا من عادته أن يفعله فيما يريد أن يُعلم فيه أن انتصابه عن المذكور نفسه قبله، لا عن شيء غيره، ألا تراه مثل انتصاب الاسم بعد الظرف والحال وغير ذلك من كثير ممّا أراد أن يعلم فيه أنه منتصب عن الجملة بانتصاب الدرهم بعد عشرين، يريد بذلك أن انتصاب ذلك عن الجملة المذكورة قبلها كما أن انتصاب الدرهم عن تمام الاسم" (١).

وقال ابن خروف: "ونص في الباب على أن العامل في المنصوب الكلام الذي قبله، ولم يخص فعلاً من غيره، وشبهه نصب العشرين؛ لضعف العامل فيه" (٢).

وقال الرضي: "ولو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز أن ينتصب المستثنى؛ إذ الجملة ليست بأنقص مشابهة للفعل التام كلاً ما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتثنية فينصب التمييز، ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء، وإلى مثله يشير كلام سيبويه في مواضع، فيقول: عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، فمذهبه على هذا أن الجملة عاملة في المستثنى لتمامها، لا لمعنى الفعل فيها، سواء كان معنى الفعل فيها أو لا" (٣).

وقال أبو حيان: "وكلام سيبويه يدل على أن الناصب هو الجملة بوساطة (إلا) كما نسبته إليه الجماعة" (٤).

(١) الإغفال ٣٢٩/١. وينظر: البغداديات ٤٩٣.

(٢) شرح الكتاب (مخطوط) ١٦٢ ظ.

(٣) شرح الكافية ٨٢/٢.

(٤) التذييل والتكميل ١٩١/٨.

المبحث الثاني

الترجيح بين أقوال مفسري كلام سيبويه؛ لبيان مذهبه

تبين لنا من خلال عرض آراء النحويين في المبحث السابق أنَّ عبارات سيبويه التي تحدث فيها عن العامل في المستثنى المنصوب تحتل أن يكون العامل فيه (إلا) نائبةً عن الفعل (أستثني)، أو معنى الفعل (أستثني) و(إلا) دليلٌ عليه، أو الفعل المتقدم أو معناه بواسطة (إلا)، أو الجملة التي قبل المستثنى بواسطة (إلا). وسوف ننظر فيما يأتي في دلالة كلام سيبويه على كل واحدٍ من هذه الاحتمالات، ونوازن بينها، لنصل في النهاية إلى ما يترجَّح عندنا أنه مذهبه.

أولاً: القول بأنَّ العامل في المستثنى (إلا) نائبة عن الفعل (أستثني)؛

الذي يظهر أنَّ هذا الرأي لا يستقيم مع كلام سيبويه، وذلك للأسباب الآتية:

١. أنَّ في لجوء سيبويه إلى التعبير عن العامل بكونه ما قبل المستثنى وتقريبه لصورة العمل بتشبيهه بعمل عشرين في الدرهم دلالةً على أنَّه أمام حالة خاصة من العمل، ولو كان يرى أنَّ العامل (إلا) لكان المنتظر منه أن ينصَّ عليها صراحة.

٢. أنَّ تعبير سيبويه عن العامل في المستثنى بكونه ما قبله يقتضي أن يكون الناصب كلاماً مركباً، لا كلمة واحدة، وأمَّا ادعاء ابن مالك أنَّ (مِنْ) في قول سيبويه: "عاملاً فيه ما قبله من الكلام" تبعيضية وليست لبيان الجنس وبناءً على ذلك أنَّ مراده (إلا) فقد ردَّه أبو حيان^(١) بأنَّ القرآن ملآن بمجيء المعرفة بعد (ما)، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢)، وقوله

(١) التذييل والتكميل ١٩٣/٨.

(٢) النساء ٣.

تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(١)، وغيرها، ومما يؤيد كونها لبيان الجنس لا للتبويض أن سيبويه في ثلاثة من المواضع التي أشار فيها إلى عمل ما قبل (إلا) في المستثنى أطلق القول بأن العامل فيه "ما قبله"، دون أن يذكر (مِنْ).

٢. قوة دلالة قول سيبويه: "ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيداً) تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصباً" على أن انتصاب المستثنى بغير (إلا). وقد أول ابن مالك^(٢) هذا النص على أن كلام سيبويه محمول على حذف (إلا) وإبقاء عملها، وهو تأويل في غاية التكلف، وصرف للكلام عن ظاهره بلا دليل.

٤. بدا الضعف والتهافت جلياً فيما استدلل به ابن مالك من كلام سيبويه على أن مراده عمل (إلا)، فأما احتجاجة بتشبيهه (إلا) بـ(لا) المحمولة على (إن) فقد أبطله أبو حيان^(٣) بأن (لا) التي شبه سيبويه (إلا) بها ليست المحمولة على (إن) الدالة على النفي العام كما توهم ابن مالك، بل هي (لا) الدعائية، بدليل أن الجملة التي مثل بها سيبويه لها ليست خبرية. على أن هذه الحجة لا تستقيم حتى مع التسليم بأنها (لا) المشبهة بـ(إن) لسببين:

الأول: أن مدار حديث سيبويه عن حال ما بعد (إلا)؛ إذ قال مباشرة قبل كلامه الذي احتج به ابن مالك: "أعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين"، وأكد ذلك عند حديثه عن كل وجه، فقال: "فأحد الوجهين ألا تغير الاسم..."، ثم قال: "والوجه الآخر أن يكون الاسم..."، وهذا يقتضي أن يكون المشبه به ما بعد (لا)، وفي صرف ابن مالك الكلام إلى عمل (لا)، ثم في اجتلابه لعمل (إلا) نظيراً له

(١) البقرة ٢٣١.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٧٨.

(٣) التذييل والتكميل ٨/١٩٢.

تحميل للنص ما لا يحتمله.

الثاني: أنَّ تشبيه سيبويه (إلا) بـ(لا) ينحصر في الحالة التي لا يتغير فيها ما بعدها عن حاله قبل دخولها، وهي حالة إهمال عملها، ولذلك اقتصر ذكره لها عند حديثه عن تلك الحالة، فقال: ”فأحد الوجهين ألاّ تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أنَّ (لا) إذا قلتَ: (لا مرحباً، ولا سلاماً) لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذاك (إلا)“، ثم استأنف الحديث عن الوجه الثاني فقال: ”والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً ممّا دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلتَ: عشرون درهماً“، ولو كان مراد سيبويه تشبيه حال ما بعد (إلا) بحال ما بعد (لا) في الصورتين لأخر ذكر التشبيه إلى ما بعد الفراغ من الوجه الثاني، غير أنّه لمّا أورد الوجه الأول الذي لا يتغير فيه ما بعد (إلا) عن حاله قبل دخولها وأتبعه بتشبيهه بما بعد (لا) ثم انتقل إلى الوجه الثاني الذي يتغير فيه حال ما بعد (إلا) عن حاله قبل دخولها وأتبعه بتشبيهه بحال الدرهم بعد العشرين تبين أنّا أمام صورتين تشبيهيتين مختلفتين، المشبّه فيهما واحد وهو ما بعد (إلا)، والمشبّه به مختلف، وهو في الصورة الأولى ما بعد (لا) غير العاملة، وفي الصورة الأخرى ما بعد (عشرين) وهو (درهماً).

وأما استدلال ابن مالك بقول سيبويه: ”كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلتَ: عشرون درهماً“ على أنّه جعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين، وفي ذلك دلالة على عدم إرادة الفعل؛ لأنّه منفصلٌ مكتفٍ بخلاف (إلا) فإنّها مثل (العشرين) في الاتصال وعدم الاكتفاء = فقد يرد على قول من يرى أنّ العامل الفعل، ولا يرد على قول من يرى أنّ العامل الجملة التي قبله، وهو -مع هذا- لا يخلو من ضعف؛ لما سبقت الإشارة إليه من أنّ عبارة سيبويه تقتضي أن يكون العامل كلاماً، وهو لا يصدق على (إلا).

واحتجاج ابن مالك بقول سيبويه: ”وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام“ على أنّ

سيبويه جعل علة نصب (الأب) عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى، وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ (الأب) منصوباً بلفظ (أتى)، كما لم يكن لمعناه حظ في معناه، وإذا لم يكن النصب بد(أتى) تعيّن أن يكون بد(إلا) = فيه تكلف ظاهر لا يحتمله الكلام؛ لأن سيبويه يقصد عدم دخول (الأب) في الإتيان المنسوب إلى القوم، وهو تفسير لمعنى الاستثناء يريد منه بيان علة انتصاب الاسم، ولا يلزم منه أن يكون العامل (إلا)، كما لا يلزم منه نفي العمل عن الفعل.

هذا مع أن لازم ابن مالك الذي ذكره يصلح من وجه آخر أن يكون حجة له لا عليه، ذلك أن في تشبيه سيبويه عمل ما قبل المستثنى فيه بعمل العشرين في الدرهم الذي ذكره بعد الكلام السابق مباشرة ما يقتضي أن يكون العامل في المستثنى ما ليس داخلاً فيه ولا هو من صفته، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه، وهذا الوصف يصدق على ما قبل (إلا)، ولا يصدق عليها.

وأما استدلال ابن مالك بقول سيبويه: "فَتَنْصِبُ (زيداً) على غير (رأيت)، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأول" فيرد على قول من يرى أن العامل الفعل، كما سيأتي، ولا يستقيم على القول بأن العامل الجملة التي قبل (إلا).

ثانياً: القول بأن العامل معنى الفعل (أستثني)، و(إلا) دليل عليه؛

سبقت الإشارة إلى أن مآل هذا الرأي يعود إلى الرأي السابق، ولذلك يرد عليه ما يرد على القول السابق من قول سيبويه: "ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيداً) تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصباً"؛ لأن عدم ذكر (إلا) يلزم منه عدم المعنى المفهوم منها، وفوق هذا هو مخالف ظاهر كلام سيبويه، فهو قد نصّ على أن العامل في المستثنى الكلام الذي قبله، ومعنى الفعل (أستثني) ليس داخلاً في ظاهر الكلام الذي قبله.

ثالثاً: القول بأن العامل في المستثنى الفعل المتقدم أو معناه بواسطة (إلا)؛

لا يبدو هذا الرأي أيضاً مستقيماً مع سياق كلام سيبويه، وذلك لأن القول به يعارض ظاهر قوله: ”فتنصب (زيداً) على غير (رأيت)“؛ إذ جعل انتصاب (زيد) بغير الفعل.

وقد أشار السيرافي^(١) والفارسي^(٢) إلى هذا الإيراد، وأجابا عنه بأن مراد سيبويه انتصاب (زيد) على غير البدل، وهو الاستثناء، وعامل النصب في الحالين هو الفعل (رأيت)، كما نص عليه السيرافي، وهو احتمال واردٌ، غير أن حمل الكلام على ظاهره إذا كان له وجهٌ صالح أولى من التأويل، ويؤيد ذلك أن سيبويه أكد هذا المعنى بعدها مباشرةً بقوله: ”وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأول“، ولهذا قال ابن مالك بعد أن أشار إلى صراحة دلالة الموضعين على عدم إرادة الفعل: ”فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلنا إلا بمكابرة وعناد“^(٣).

وممّا يرجح حمل كلامه على ظاهره أنه قال بعدها مباشرةً: ”وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً“، فأشار إلى العامل، وكأنّه بعد أن نفى العمل عن الفعل أراد أن يبيّن وجه انتصاب المستثنى.

رابعاً: القول بأن العامل في المستثنى الجملة التي قبله بواسطة (إلا)؛

يبدو هذا الرأي أقرب من الأوجه الأخرى إلى مراد سيبويه، وذلك للأسباب الآتية:

١. أن كل المواضع التي أشار فيها سيبويه إلى عامل النصب في المستثنى تصدق عليه، وليس فيها ما ينقضه كما في بقية الأقوال.

(١) شرح السيرافي ١٥٥/٨.

(٢) التعليق ٥٥/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٧٣/٢.

٢. أنه الأقرب اقتضاءً لتعبير سيبويه عن العامل بأنه الكلام الذي قبل المستثنى، وليس الأمر كذلك في بقية الأقوال، فأما القول بأن العامل (إلا) أو معنى الفعل (أستثني) فالأمر فيهما ظاهر؛ لأنَّ الأول ليس بكلام، بل كلمة واحدة، والآخر ليس من الكلام أصلاً، وأما القول بأنَّ العامل الفعل أو ما في معناه ففيه اقتصارٌ على بعض الكلام دون بعض دون دليل.

٣. أن جملة المستثنى منه هي المقابل المتصور للمستثنى في صورة الإخراج التي جعلها سيبويه علةً للنصب، وأكد عليها في أغلب المواضع التي تحدث فيها عن العامل، نحو قوله: "والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً ممَّا دخل فيه ما قبله من الكلام"، وقوله: "وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلياً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"، فإذا قلنا (قام القوم إلا زيداً) فتحن هنا بإزاء شيءٍ مخرجٍ من شيءٍ، والخارج في الجملة السابقة (زيد) والمخرج منه (قام القوم)، وهو المراد.

٤. أنه الأقرب إلى تشبيه سيبويه لناصب المستثنى بالعامل في (عشرين درهماً)؛ لأنَّ من عادة سيبويه أن يعتمد إلى هذا التمثيل في الصور التي يكون فيها للعمل خصوصيةٌ تخرجه عن مفهوم العمل التقليدي للفعل أو الحرف، ولذلك فهو دائماً ما يلجأ إلى تقريبه إلى الأذهان بذكر هذه الصورة، وهي عمل العشرين في الدرهم، وتكمن هذه الخصوصية في ارتباط العمل بانقطاع صلة المعمول بما قبله، وكأنَّه يجعل من هذا الانقطاع علةً للعمل، وهذا هو مفهوم الإخراج الذي أكد عليه سيبويه في المواضع التي تكلم فيها عن عامل النصب في المستثنى، ولذلك نراه يستعين بهذه الصورة في كل موضع يتعرَّض فيه لهذا النوع من العمل، نحو قوله عند حديثه عن انتصاب الظروف: "والنصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين لأنه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حُمِّل عليه"^(١)، ونحو قوله عند بيان العامل في:

(أنت الرجل علماً): ”وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين قلت: عشرون درهما؛ لأنَّ الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي“^(١)، ونحو قوله عن عامل النصب في (ما في السماء موضع كفَّ سحاباً) و(لي مثله عبداً): ”ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حُمِلَتْ عليه، فانتصب بملء كفٍّ ومثله، كما انتصب الدرهم بالعشرين“^(٢)، وقد نبّه الفارسي إلى ارتباط التمثيل بانتصاب الدرهم بالعشرين عند سيبويه بالمواضع التي يكون فيها النصب عن تمام الجملة؛ أذ يقول: ”ولذلك مثل انتصابه بانتصاب الاسم بعد (عشرين)، وهذا من عادته أن يفعله فيما يريد أن يُعلم فيه أن انتصابه عن المذكور نفسه قبله، لا عن شيء غيره، ألا تراه مثل انتصاب الاسم بعد الظرف والحال وغير ذلك من كثير ممّا أراد أن يعلم فيه أنه منتصبٌ عن الجملة بانتصاب الدرهم بعد عشرين، يريد بذلك أن انتصاب ذلك عن الجملة المذكورة قبلها كما أن انتصاب الدرهم عن تمام الاسم“^(٣)، كما نبّه إليه الرضي فقال بعد أن أشار إلى احتمال أن يكون المستثنى منصوباً بالجملة التي قبله: ”والى مثله يشير كلام سيبويه في مواضع، فيقول: عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم“^(٤).

٥. سلامته من الاعتراضات التي وُجّهت إلى الأقوال الأخرى، فقد اعترض القول بأنَّ العامل (إلا) أو معنى الفعل (أستثني) بعدم صلاحية (إلا) للعمل؛ لكونها غير فعل ولا اسم أو حرف مشبّهين به، وبعدم صلاحية معنى الفعل (أستثني)؛ لأنَّ معاني الحروف لا تعمل كما تعمل المعاني التي تدلُّ عليها الجمل^(٥)، وبعدم استقامة المعنى على تقديرهما في نحو (قام القوم

(١) الكتاب ١١٨/٢.

(٢) المصدر السابق ١٧٢/٢.

(٣) الإغفال ٣٣٩/١. وينظر: البغداديات ٤٩٣.

(٤) شرح الكافية ٨٢/٢.

(٥) الإغفال ٣٣٩/١، والخصائص ٢٧٤-٢٧٦، وشرح المقدمة المحسبة ٢٢٢/٢، وشرح المفصل =

غَيْرَ زَيْدٍ^(١)، وبعدم صحّة دخولهما على الجملة الحالية في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(٢)، وبأنّ العمل لو كان لـ (إلا) أو للفعل الذي في معناها لجاز نصب المستثنى في نحو (ما جاءني إلا زيد)^(٣).

كما اعترض القول بأنّ العامل الفعل أو ما في معناه بتوسط (إلا) بنحو (القوم إلا زيداً إخوتك)؛ لعدم وجود الفعل، وعدم إمكانية إعمال العامل المعنوي المفهوم من (إخوتك) متأخراً^(٤)، وبنحو (قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهماً إلا ربُعاً) و(قاموا إلا زيداً إلا عمرًا)؛ لأنّه ليس في الكلام استعمال فعل واحد معدّي بحرف واحد إلى معنيين متضادّين أو مختلفين دون عطف^(٥).

هذا وإنّ في القول بأنّ العامل في المستثنى عند سيبويه الجملة التي قبله إشكالاً لا بدّ من إزالته، وذلك أنّ بعض النحويين الذين نسبوا إليه القول ظهر في كلامهم ما يشير إلى أنّ العامل عنده الفعل أو ما في معناه، فالفارسي الذي نسب إلى سيبويه - كما يظهر من النقل السابق - القول بانتصاب المستثنى بالجملة قبله وأطال في الاحتجاج لهذا الرأي وكرّر الكلام في التعليقة^(٦) والبغداديات^(٧) قرّر في الإيضاح العضدي^(٨) والبصريّات^(٩) والمسائل المنثورة^(١٠) أنّ المستثنى الفعل أو ما في معناه، وابن خروف الذي جزم في شرح الكتاب^(١١) أنّ سيبويه نصّ في

= لابن يعيش ٧٦/٢.

(١) شرح السيرافي ١٨٤/٨ - ١٨٥، والإغفال ٢٣٨/١، وشرح الكتاب لابن خروف (مخطوط) ١٦٢ ظ.

(٢) الحجر ٣. وينظر: البغداديات ٥٩٣.

(٣) الإغفال ٢٣٨/١، وشرح المقدمة المحسّبة ٢٢٢/٢، وشرح اللمع للواسطي ٧٨.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٦/١.

(٥) شرح التسهيل ٢٧٧/٢.

(٦) التعليقة ٧٢.

(٧) البغداديات ٥٩٣.

(٨) الإيضاح العضدي ٢٢٥.

(٩) البصريّات ٧٠٢.

(١٠) المسائل المنثورة ٥٥.

(١١) شرح الكتاب (مخطوط) ١٦٢ ظ.

الباب على أنَّ العامل في المنصوب الكلام الذي قبله ولم يخصَّ فعلاً من غيره نسب إليه في شرح الجمل^(١) القول بأنَّ انتصاب المستثنى بالفعل الأول أو الابتداء يتوسَّطه (إلا).

فأمَّا ما يبدو من تناقض في كلام الفارسي فيمكن إرجاعه إلى أنَّه لا يقصد بانتصاب المستثنى بالجملة التي قبله إسناد العمل إلى الجملة بتمامها، وإنما يعني اشتمالها على العامل الذي هو الفعل أو معناه، بدليل قوله في الإيضاح العضدي: "فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدَّم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل".

ولا يرد على هذا التوجيه احتمال أن يكون للفارسي رأيان في المسألة كما اشتهر عنه في عددٍ من المسائل النحوية^(٢)؛ لأنَّ شبهة التناقض قد ترد فيما ورد في كتابين مختلفين، أو حتى في موضعين متباعدين من كتاب واحد، غير أنَّنا لمَّا رأينا الفارسي ينسب إلى سيبويه القولين في موضع واحد من الكتاب نفسه دلَّ ذلك على أنَّه يتحدَّث عن رأي واحد، وأنَّ ما يبدو من تناقض بين الرأيين راجع إلى ما ذكرناه من أنَّه لا يقصد بانتصاب المستثنى بالجملة التي قبله إسناد العمل إلى الجملة بتمامها، وإنما يعني اشتمالها على العامل الذي هو الفعل أو معناه؛ إذ قال في البغداديات بعد أن نصَّ على أن سيبويه يرى أنَّ المستثنى ينتصب عن الجملة التي قبله لا بفعلٍ هو (أستثني) ونحوه كما يرى بعض النحويين: "فلا يخلو ما بعد حروف الاستثناء من أن يكون كما يذهب إليه سيبويه أو كما يقولون إنَّه من فعل آخر، فلو كان على فعل آخر لمَّا جاز دخول هذه الواو في الكلام"^(٣)، وفي قوله: "فعل آخر" التي كرَّرها مرَّتين إشارة واضحة إلى أنَّ سيبويه يرى أنَّ المستثنى منصوبٌ بفعلٍ غير هذا الفعل الآخر، فإذا كان الفعل الآخر هو (أستثني) فلا مناص من أن يكون الفعل الذي يراه سيبويه هو الفعل المذكور في الجملة.

(١) شرح الجمل ٩٧٥/٢.

(٢) انظر أمثلة لتعدد آرائه في التذييل والتكميل ١١٧/٤، ٢٥٥/٥، ٨٣/١٠.

(٣) البغداديات ٥٩٣.

كما أنه قال بعد أن قرّر في الإغفال أن سيبويه يرى أن المستثنى منتصب بالجملة التي قبله، وكرّر ذلك أكثر من مرّة، وأطال في الاحتجاج له وإبطال القول بأن العامل (إلا) أو الفعل (أستثني): "فإن قال قائل: فإذا كان العامل في الاسم بعد (إلا) هو ما ذكرته من الجملة التي قبلها، فما يكون العامل فيما بعدها إذا لم يكن في الجملة التي قبلها معنى فعل، نحو (الزيدون إخوتك إلا أبا عبد الله)، و(إخوتك أصحابك إلا عمرًا) و(الزيدون آباء عبد الله إلا زيد بن عمرو) قيل له: لا يخلو شيء من ذلك من أن يكون فيه معنى فعل، وعلى تقدير ذلك ينتصب المستثنى، وليس يُنكر تأوّل مثل هذه الجمل على معنى الفعل، ألا تراهم قالوا: (أنا ابن زيد معروفًا)، و(والله أكبر دعاء الحق)، وقال: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾^(١)، فكذا هذه الجملة يُقدّر فيها: الزيدون يناسبونك، وإخوتك يصاحبونك، والزيدون يُكنون بكذا، فالمستثنى على نحو هذا يُحمّل، ويزداد هذا قوّة بانضمام الحرف إليه، وقد نجد الحرف إذا ضُمّ إلى الفعل يجوز فيه من التسلّط والتعدّي ما لا يجوز إذا لم يُضَمَّ إليه، كقولهم: (ما صنعت وأباك)، ألا ترى أن الفعل فيه قد تعدّى بواسطة الحرف، ولو لم يكن لم يُعدّ، فعلى هذا يُحمّل الاسم المستثنى؛ لأنّ حمّله على المعنى يكون كما أريتك^(٢)، وكلامه هنا واضح لا لبس فيه أن مراده ما أشرنا إليه.

ويضاف إلى ما سبق أنه في الموضوعين اللذين نسب فيهما إلى سيبويه القول بأنّ المستثنى منصوب بالجملة قبله في الإغفال والبغداديات كان في سياق الردّ على من يرى انتصابه بالفعل (أستثني) أو بـ(إلا)، ولم يتعرّض إلى القول بأنّ العامل الفعل أو معناه، وهو ما يرجّح أن يكون القولان عنده واحدًا.

وأما ابن خروف فقد يبدو التوجيه السابق الذي وجّهنا به كلام الفارسي غير مستقيم مع كلامه، وذلك لأنّه بعد أن ذكر أن سيبويه نصّ على أنّ العامل في المنصوب الكلام الذي قبله ولم يخصّ فعلًا من غيره قال: "وبعضهم يرى أنّ

(١) البقرة ٩١.

(٢) الإغفال ١/٣٤٦.

العامل الفعل بتوسطِ (إلا)، ويبطل قوله بما لا فعل له^(١)، وهذا يعني أنه يتحدث عن رأيين مختلفين لا عن رأي واحد، إلا أن الظاهر من كلامه أنه ليس بصدد الرد على من يرى أن العامل الفعل أو ما في معناه، بل كلامه عن مَنْ أطلق القول بأن العامل الفعل بواسطة (إلا) دون أن يشير إلى ما يعمل فيه معنى الفعل نحو (القوم إخوتك إلا زيداً)، كالسيرافي^(٢).

وبالرغم من اندفاع شبهة التناقض في كلام ابن خروف وظهور اتفاقه مع الفارسي في أن العامل في المستثنى ما اشتملت عليه جملة الاستثناء لا الجملة نفسها وفي أن العامل هو الفعل في الجملة التي فيها فعل نحو (جاء القوم إلا زيداً) لا يبدو من كلامه في الجمل أنه يتفق معه في أن معنى الفعل هو العامل إذا لم تشمل الجملة على فعل كما في نحو (القوم إخوتك إلا زيداً)، بل يرى أن العامل هو الابتداء؛ إذ يقول: "والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال - وهو قول سيبويه - الفعل الأول، أو الابتداء يتوسطه (إلا)"^(٣).

وإذا كان أمر الفارسي وابن خروف على النحو الذي تصورناه فإن رأي الفارسي هو بعينه رأي من يقول إن العامل هو الفعل أو ما في معناه، ويرد عليه ما سبق أن أوردناه على القول من عدم الثأمة مع قول سيبويه: "فتنصب (زيداً) على غير (رأيت)"، وأمّا رأي ابن خروف فهو - وإن كان يختلف عنه في صورة الجملة التي لا تحتوي على فعل - يتفق معه في أن العامل في نحو (جاء القوم إلا زيداً) الفعل، وهو ما يعني عدم الثأمة هو أيضاً مع كلام سيبويه.

وعلى هذا فالأقرب إلى أن يكون مراد سيبويه القول بأن عامل النصب في المستثنى هو جملة المستثنى منه، لا ما اشتملت عليه من فعل أو معناه أو ابتداء، ويؤيد ذلك أنها بتمامها لا ببعض أجزائها هي المقابل المتصور للمستثنى في صورة

(١) شرح الكتاب (مخطوط) ١٦٢ ظ.

(٢) شرح السيرافي ٨/ ١٨٤. والظاهر أنه لم ير حاجة للإشارة إلى معنى الفعل؛ لظهوره؛ إذ لا يتصور أن يغيب ذلك عنه.

(٣) شرح الكتاب (مخطوط) ١٦٢ ظ.

الإخراج التي جعلها سيبويه علةً للنصب، وأكد عليها في أغلب المواضع التي تحدّث فيها عن العامل.

وهذا الذي رجّحناه هو ما نسبته الرضي إلى سيبويه؛ إذ يقول: "ولو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز أن ينتصب المستثنى؛ إذ الجملة ليست بأنقص مشابهةً للفعل التامّ كلاماً بفاعله من المفرد الذي يتمّ بالنون والتثوين فينصب التمييز، ولا سيما مع تقويها بألة الاستثناء، وإلى مثله يشير كلام سيبويه في مواضع، فيقول: عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، فمذهبه على هذا أن الجملة عاملة في المستثنى لتمامها، لا لمعنى الفعل فيها، سواء كان معنى الفعل فيها أو لا"^(١).

كما نسبته إلى سيبويه وإلى جمهور النحويين أبو حيان في قوله: "فهذا هو مدعى الجماعة ومستندهم أن مذهب سيبويه أن (زيداً) منصوب بما قبله من الكلام، وهي الجملة بأسرها، ولذلك عبّر بعض أصحابنا عن هذا المعنى بأنه انتصب عن تمام الكلام، وهو في ذلك بمنزلة التمييز"^(٢)، ويعني ببعض أصحابه -فيما يبدو- ابن عصفور؛ إذ نقل عنه قوله عن عامل التمييز: "ذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه"^(٣)، وأبان عن المراد بعامل تمام الكلام في نحو (طاب زيد نفساً) و(تصيّب زيد عرقاً) بقوله: "وأن ابن عصفور حكى أن مذهب المحققين أنه ليس منصوباً بـ(طاب) ولا بـ(تصيّب) ولا بما أشبههما من الأفعال، وأنه منصوب عن تمام الكلام، فالعامل فيه تمام الكلام، وهو عامل معنوي"^(٤)، وكان ابن عصفور قد قال عن عامل المستثنى: "ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز"^(٥).

(١) شرح الكافية ٨٢/٢، والهامش (٢).

(٢) التذييل والتكميل ١٩٢/٨.

(٣) ارتشاف الضرب ١٦٢١/٤. وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٢٥٨/٩.

(٥) شرح الجمل ٢٥٤/٢.

على أنَّ في كلام ابن عصفور الذي نقله عنه أبو حيان ما قد يشير إلى اختلاف رأيه عن الرأي الذي نسبته إليه، فقد وصف العامل في النقل السابق بأنه معنويٌّ، في حين أنَّ القول بأنَّ العامل الجملة يقتضي أن يكون العامل لفظياً لا معنوياً، فإذا كان الأمر كذلك فإننا أمام قولين مختلفين لا قول واحد، وهو ما قد يستدعي إعادة النظر فيما ذكره أبو حيان^(١) من أنَّ الخلاف بين المصطلحين لفظيٌّ وأنَّ بعض النحويين يعبرون عن العامل بتمام الكلام ومرادهم الجملة.

غير أننا حين ندقق النظر في قول ابن عصفور السابق في شرح الجمل: "وهو في ذلك بمنزلة التمييز"، ونربطه بقوله في باب التمييز: "والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم، فمثال الذي ينتصب بعد تمام الكلام: (تصبَّب زيدٌ عرقاً)، ومثال الذي ينتصب بعد تمام الاسم (عندي عشرون درهماً)"^(٢)، ثم قوله: "والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل، فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه ولا توسيطه، وذلك في كل ما ينتصب عن تمام الاسم، فإن كان فيه العامل فعلاً جاز توسُّطه بلا خلاف"^(٣) نجد أنه -بعد أن حصر التمييز في المنتصب بعد تمام الكلام والمنتصب بعد تمام الاسم ثم حصر العامل في الفعل أو غير الفعل- يجعل ما يعمل فيه غير الفعل المنتصب بعد تمام الاسم، ممَّا يعني أنَّ العامل عنده فيما ينتصب عن تمام الكلام هو الفعل، ويؤكد هذا قوله أيضاً عند حديثه عن تقديم المستثنى: "والصحيح أنَّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً، فإذا كان فعلاً فإنَّ العامل فيه تمام الكلام"^(٤)، وإذا كان الأمر كذلك تبين لنا أنَّ تمام الكلام عنده ليس هو العامل على الحقيقة، وعلى هذا يؤوِّل قوله إلى ما آل إليه قول الفارسي وابن خروف حين عبَّرا عن العامل بالجملة، ومرادهما ما تحويه من الفعل أو معناه.

(١) التذييل والتكميل ١٩٢/٨.

(٢) شرح الجمل ٢٨٢/٢.

(٣) المصدر السابق ٢٨٣/٢.

(٤) المصدر السابق ٢٨٤/٢.

هذا مع أنَّ مقتضى كلام ابن عصفور هنا يعارض ما نقله عنه أبو حيان من أنَّه حكى أنَّ مذهب المحققين أنَّ التمييز ليس منصوباً بد (طاب) ولا بد (تصبَّب) ولا بما أشبههما من الأفعال، وأنَّ العامل فيه معنويٌّ، ولعلَّ الأمر قد اختلط على أبي حيان، أو أنَّ ما نقله عنه لا يعدو أن يكون استنباطاً مبنياً على فهمه لكلام ابن عصفور، لا نصّاً من كلامه.

الخاتمة

من أهم النتائج التي توصل لها البحث ما يأتي:

١. المواضع التي تناول فيها سيبويه عامل النصب في المستثنى تحتمل دلالاتها أن يكون العامل عنده (إلا) نائبةً عن الفعل (أستثني) أو معنى الفعل (أستثني)، وتحتمل أن يكون الفعل الذي قبله بواسطة (إلا)، وتحتمل أن يكون الجملة التي قبله بواسطة (إلا).
٢. احتمال كلام سيبويه لكون العامل (إلا) أو معنى الفعل (أستثني) ضعيف جداً، واحتماله لأن يكون العامل الفعل الذي قبله بواسطة (إلا) لا يخلو من قوة، والاحتمال الراجح أن يكون العامل عنده الجملة التي قبل المستثنى بواسطة (إلا).
٣. اعتمد الباحث في ترجيح القول بأن ناصب المستثنى الجملة التي قبله بواسطة (إلا) على قوة دلالة كلام سيبويه عليه من جهة، وعلى عدم وجود ما يعارضه من كلامه من جهة أخرى، وعلى انتظامه مع قواعد النحو وسلامته من الإيرادات التي أوردها النحويون على الأقوال الأخرى من جهة ثالثة.
٤. اعتمد الباحث في تضعيف الأقوال الأخرى على ضعف دلالة كلام سيبويه عليها من جهة، وعلى معارضتها لظاهر كلام سيبويه في بعض المواضع من جهة ثانية، وعلى عدم سلامتها من الإيرادات من جهة ثالثة.
٥. ترجّح لدى الباحث أن سيبويه يرى العامل في المستثنى جملة المستثنى منه بتمامها كما نسب إليه ابن عصفور والرضي وأبو حيان، لا بما اشتملت عليه من فعلٍ أو معناه كما نسب إليه الفارسي، ولا بما اشتملت عليه من الفعل أو الابتداء كما نسب إليه ابن خروف.

٦. ترجَّح لدى الباحث أنَّ المبرد يرى أنَّ عامل نصب المستثنى عند سيبويه هو معنى الفعل (أستثني)، وأنَّ ما ظهر من كلامه من أنَّه يرى أنَّ العامل عنده (إلا) كان لغرض تفسير معنى العمل، لا لقصد تعيين العامل. والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة النشر، ط ٢، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداي، منشورات دار كنوز أشبيليا، ط ١، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط ١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الخصائص. صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ٣، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ، ١٩٨٦-١٩٨٨م.

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح الجمل في النحو، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد عثمان، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (الشرح الكبير). تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح. دون تأريخ أو رقم طبعة.
- شرح الكافية، للرزي الاسترأبادي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه، لابن خروف، (مخطوط)، نسخة دارة الملك عبد العزيز، برقم (٤٠)، مصورة عن مكتبة دار النهضة العربية ببيروت.
- شرح اللمع لعبد الواحد بن علي بن برهان، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث العربي، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد الواسطي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، صَحَّحَ وَعُلِّقَ عليه حواشٍ بمعرفة مشيخة الأزهر، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية، دون تعيين الطبعة أو تأريخها.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ. تحقيق خالد عبد الكريم، ط١، الكويت، ١٩٧٧م.
- العوامل المائة، للإمام عبد القاهر الجرجاني، عني به أنور بن أبي بكر الشيعي الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- الفقرة في شرح اللمع من أول باب (إن وأخواتها) إلى آخر باب (الغطف)، لأبي محمد، سعيد بن المبارك بن الدهان، مع دراسة لفكره النحوي. دراسة وتحقيق الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب. تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة صلاح الدين عبد الله السنكاوي، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، دون تأريخ أو رقم طبعة.
- المسائل المنثورة، لأبي علي، الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق مصطفى الحدرى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٧٩م.
- معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرمانى، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق، إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق عدد من الباحثين بمركز إحياء التراث الإسلامي، وعدد من أساتذة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، منشورات جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

Resources & References

- Irtishaaf Al-Darb min Lisan al-Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi. Investigated by Dr. Ragab Othman Muhammad, reviewed by Dr. Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library, 1st edition, 1418 AH-1998 AD.
- Al-Usool fi Al-Nahw, by Abu Bakr Ibn Al-Sarraj. Investigated by Dr. Abd al-Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut, 1st edition, 1405 AH-1985 AD.
- l'raab Al-Qur'aan, by Abu Jaafar Ahmed bin Muhammad al-Nahhas. Investigated by Dr. Zuhair Ghazi Zahed, 'Aalam Al-Kutub, Beirut, Arab Renaissance Bookshop, 2nd edition, 1405 AH-1985 AD.
- Al-Ighfaal, wa huwa Al-Masaail Al-Muslahah min Kitaab (Ma'aani Al-Qur'an wa l'raabuhu) li Al-Zajjaj, by Abu Ali Al-Farsi. Investigated by Dr. Abdullah bin Omar Al-Hajj Ibrahim, Cultural Foundation, Abu Dhabi, 1424 AH-2003 AD.
- Al-Insaaf fi Masaail Al-Khilaaf bayna Al-Nahwiiyyeen Al-Basriyyeen wa Al-Kuufiyyeen, by Abi Al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad Al-Anbari, along with the book Al-Intisaf min Al-Insaf, authored by Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid, Al-Sa'ada Press, 4th edition, 1380 AH-1960 AD.
- Al-Idaah Al-'Adidi, by Abu Ali Al-Farsi. Investigated by Dr. Hassan Shazly Farhoud, Dar Al-Uloom for printing and publishing, 2nd edition, 1408 AH-1988 AD.
- Al-Idaah fi Sharh Al-Mufasssal, by Ibn al-Hajib. Investigated by Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah, Dar Saad Al-Din, Damascus, 1st edition, 1425 AH-2005 AD.
- Tasheel Al-Fawaaid wa Takmeel Al-Maqaasid, by Ibn Malik. Investigated by Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo, 1387 AH - 1967 AD.
- Al-Tadyeel wa Al-Takmeel fi Sharh Kitaab Al-Tasheel, by Abu Hayyan Al-Andalusi. Investigated by Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Kunuz Ishbilia publications, 1st edition, 1431-1432 AH.
- Al-Ta'leeqah 'alaa Kitaab Sibawayh, by Abu Ali Al-Farsi. Investigated by Dr. Awad bin Hamad Al-Qawzi, Al-Amanah Press, Cairo, 1st edition, 1410 AH-1990 AD.
- Al-Tawtiha, by Abu Ali Al-Shalubin. Investigated by Dr. Youssef Ahmed Al-Mutawa, Egyptian Book House, Cairo, 2nd edition, 1401 AH-1981 AD.
- Al-Khasaais. Work of Abu Al-Fath Uthman bin Jinni. Investigated by Muhammad Ali Al-Najjar, The Egyptian General Book Organization, 3rd edition, 1406-1408 AH, 1986-1988 AD.
- Al-Sab'ah fi Al-Qiraa'at, by Ibn Mujahid. Investigated by Dr. Shawqi Daif, Dar Al-Maarif in Egypt, 3rd edition, 1972 AD.
- Sirr Sinaa'at Al-l'raab, by Abu Al-Fath Uthman bin Jinni. Investigated by Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 2nd edition, 1413 AH- 1993 AD.
- Sharh Al-Tasheel, by Ibn Malik. Investigated by Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid and

Dr. Muhammad Badawi al-Makhtoon, Hajar for printing, distribution, publishing and advertising, 1st edition, 1410 AH-1990 AD.

- Sharh Al-Jumal fi Al-Nahw, by Imam Abd al-Qaher al-Jurjani. Investigated by Muhammad Othman, Publisher Library of Religious Culture, 1st edition, 1432 AH-2011 AD.
- Sharh Jumal Al-Zajaaji, by Ibn Kharouf. Investigated by Dr. Salwa Muhammad Omar Arab, Umm Al-Qura University, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1419 AH.
- Sharh Jumal Al-Zajaaji, by Ibn Asfour (Al-Sharh Al-Kabeer). Investigated by Dr. Sahib Abu Jinnah. Without date or edition number.
- Sharh Al-Kaafiyyah, by Al-Radiyy Al-Astarabadhi. Investigated by Youssef Hassan Omar, Garyounis University Publications, Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
- Sharh Kitaab Sibawayh, by Abu Saeed al-Sirafi. Investigated by Dr. Ramadan Abdel-Tawab and others, Dar Al-Kutub and National Documents Press in Cairo, 2nd edition, 1429 AH-2008 AD.
- Sharh Kitaab Sibawayh, by Ibn Kharouf, (Manuscript). A copy of King Abdulaziz Foundation (Darah), No. (40), photocopied from the library of Dar Al-Nahda Al-Arabiya in Beirut.
- Sharh Al-Luma', by Abd al-Wahid bin Ali bin Barhaan. Investigated by Dr. Fayez Fares, Kuwait, National Council for Culture, Arts and Arab Heritage, 1st edition, 1404 AH-1984 AD.
- Sharh Al-Luma' fi Al-Nahw, by Al-Qasim bin Muhammad Al-Wasiti. Investigated by Dr. Ragab Othman Muhammad, Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1420 AH-2000 AD.
- Sharh Al-Mufasssal, by Ibn Ya'ish. Corrected and annotated with the knowledge of the Sheikhdome of Al-Azhar, published by the order of the Sheikhdome, Al-Muniriyyah Printing Administration, without specifying the edition or date.
- Sharh Al-Muqaddimah Al-Muhsabah, by Taher bin Ahmed bin Babshath. Investigated by Khaled Abdul Karim, 1st edition, Kuwait, 1977 AD.
- Al-'Awaamil Al-Mi'ah, by Imam Abd al-Qaher al-Jurjani. Cared for by Anwar bin Abi Bakr Al-Sheikhi Al-Daghestani, Dar Al-Minhaj, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1430 AH-2009 AD.
- Al-Gurrah fi Sharh Al-Luma' min Awwal Baab (Inna wa Akhawaatuha) ilaa Aakhir Baab (Al-'Atf), by Abu Muhammad, Saeed bin Al-Mubarak bin Al-Dahhan, with a study of his grammatical thought. Study and investigation by Dr. Farid bin Abdulaziz Al-Zamil Al-Salim, Dar Al-Tadmuriyya, Riyadh, 1st edition, 1432 AH-2011 AD.
- Al-Kaamil, by Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrid. Investigated by Muhammad Ahmed Al-Dali, Al-Risala Foundation, 1st edition, 1406 AH-1986 AD.
- Al-Kaafiyyah fi 'Ilm Al-Nahw wa Al-Shaafiyyah fi 'Ilmay Al-Tasreef wa Al-Khatt, by Jamal al-Din Uthman bin Omar bin al-Hajib. Investigated by Dr. Saleh Abdel-Azim Al-Shaer, Publisher Library of Arts, Cairo, 1st edition, 1431 AH-2010 AD.
- Kitaab Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar. Investigated by Abd al-

Salam Harun, The World of Books, 3rd edition, 1402 AH-1983 AD.

- Al-Luma' fi Al-'Arabiyyah, by Abu Al-Fath Ibn Jinni, The World of Books, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1405 AH-1985 AD.
- Al-Masaail Al-Basriyyaat, by Abu Ali Al-Farsi. Investigated by Dr. Muhammad Al-Shater Ahmed Muhammad Ahmed, Al-Madani Press, The Saudi Establishment in Egypt, 1st edition, 1405 AH-1985 AD.
- Al-Murtajil fi Sharh Al-Jumal, by Ibn Al-Khashab. Investigated by Ali Haidar, Dar Al-Hikma, Damascus, 1392 AH-1972 AD.
- Al-Masaail Al-Mushkilah known as Al-Baghdadiyyat, by Abu Ali Al-Farsi. Investigation and study by Salah al-Din Abdullah al-Sankawi, Iraq, Ministry of Awqaf and Religious Affairs, Al-Ani Press, without date or edition number.
- Al-Masaail Al-Manthourah, by Abu Ali, Al-Hassan bin Ahmed Al-Farsi. Investigated by Mustafa Al-Hadari, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 1st edition, 1979 AD.
- Ma'aani Al-Huruf, by Ali bin Isa Al-Rummani. Investigated by Dr. Abd al-Fattah Ismail Shalabi, Dar Al-Shorouk for Publishing, Distribution and Printing, 2nd edition, 1401 AH-1981 AD.
- Ma'aani Al-Qur'an, by Abu Al-Hasan Saeed bin Masada, Al-Akhfash Al-Awsat. Investigated by Dr. Huda Mahmoud Qara'a, Publisher Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1411 AH - 1990 AD.
- Ma'aani Al-Qur'an, by Abu Zakaria, Yahya bin Ziyad Al-Farra. Investigated by Muhammad Ali Al-Najjar and Ahmed Youssef Najati, The World of Books, Beirut, 3rd edition, 1403 AH-1983 AD.
- Ma'aani Al-Qur'an wa l'raabuhu, by Abu Ishaq, Ibrahim bin Al-Serri Al-Zajjaj. Investigated by Dr. Abdul Jalil Abdo Shalabi, The World of Books, Beirut, 1st edition, 1408 AH-1988 AD.
- Al-Mufasssal fi San'at Al-I'raab, by Abu Al-Qasim Mahmoud Al-Zamakhshari. Investigated by Dr. Fakhr Saleh Qadara, Dar Ammar, Amman, 1st edition, 1425 AH - 2004 AD.
- Al-Maqaasid Al-Shaafiyyah fi Sharh Al-Khulaasah Al-Kaafiyyah, by Imam Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi. Investigated by a number of researchers at the Center for the Revival of Islamic Heritage, and a number of professors of the College of Arabic Language at Umm Al-Qura University, Umm Al-Qura University Publications, 1st edition, 1428 AH-2007 AD.
- Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idaah, by Abd al-Qaaher al-Jurjani. Investigated by Dr. Kazim Bahr Al-Marjan, Iraqi Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rashid Publishing House, 1982 AD.
- Al-Muqtadab, by Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrid. Investigated by Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, The Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 2nd edition, 1399 AH-1979 AD.

مَجَلَّةُ الْجَمْعِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ السُّعُوتِيَّةِ لِلْغَلَاةِ عَرَبِيَّةٍ

